الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإسلام والغرب.. التوسط بين القطع والوصل

كانت الثنائيات وما تزال تستأثر بالمساحة الأوسع والحرارة الأشد في مجمل الحوارات والسجالات الفكرية والأدبية والسياسية والاجتماعية في العالم أجمع، وإن كانت بعض أقطار هذا العالم قد طبقت بعدما اهتدت، ما يشبه تدوير الزوايا بين طرفي بعض الثنائيات، أو حسمت المسألة لمصلحة طرف على طرف، فإنَّ ذلك لم يختم الحوار والسجال فيها وإن خفف من حرارته أحياناً، ما يعني أنَّها مسألة أو مسائل إشكالية، تتجدَّد بتجدُّد الظروف الاجتماعية والمعرفية، ولا تحتمل حلاً نهائياً ومبرماً، وهذا الأمر ربَّما كان من أهم مصادر الحيوية في تداولها والبحث فيها والسعي إلى إيجاد حلول لتعقيداتها.

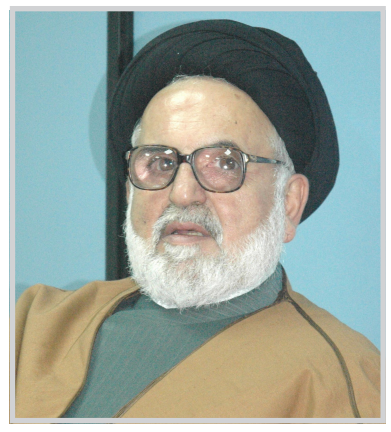

هاني فحص
مفكر اسلامي

.. ومن هذه الإشكاليات المعمِّرة أو الدائمة إشكالية الإسلام والغرب تفريعاً على ثنائية الشرق والغرب. التي احتدم النقاش حولها في المشرق العربي والإسلامي، منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر، مع محمد علي باشا وبناء الدولة المصرية، عقب حملة نابليون واحتلال مصر والأسئلة التي طرحتها هذه المحطة، ومنذ البعثة المصرية إلى باريس، وقراءة رفاعة الطهطاوي لهذه المدينة ولفرنسا بعد الثورة من خلالها، وانتقاله إلى حالنا وقراءة المفاصل التي يمكن وينبغي أو يجب التواصل من خلالها مع الغرب، على أساس أنَّ المنجز الحضاري مشاع أو فضاء مشترك للجميع، وعلى أساس أنَّ فضاءنا المعرفي قد تمَّ تضييقه من خلال تهميش مجتمعاتنا بفعل الدولة التي اختزلت في السلطة واستقالت من دورها الجامع والمحرِّك للفعل الحضاري... إلى البقية أو الثلة من مفكرينا النهضويين اللاحقين، الذين أحسنوا طرح الأسئلة وأشاروا إلى بدايات في الأجوبة. ولم يكن مطلوباً منهم أن يقدِّموا أجوبة ناجزة، لأنَّ أي متحول إيجابي وتقدمي لا بدَّ أن يكون في حالة إنجاز دائم. وإلاَّ أصابه العطل، وفي كل حال كان لا بدَّ للثقافة، أي الأسئلة الفكرية الحاملة لهموم وموجبات وانتظارات الاجتماع العربي والإسلامي، أن تستكمل مسارها لتتحول إلى واقع ملموس، وهذا يشترط أن يتحوَّل المنعطف الفكري إلى مشروع سياسي وتنظيمي يجسِّده، ولعل الثورة الدستورية في اسطنبول، والمشروطية في طهران وبينهما العراق كمكان لتلقي التأثيرات المتبادلة والمشاركة في إنتاجها، لعلَّها تمثِّل الفرصة الذهبية التي كانت الأسئلة تنتظرها لتتحوَّل إلى وقائع، غير أنَّ الحرب الأولى التي كانت تقترب، هي التي اقتضت أن يكون فشل هذه الحركة إحدى أهم مقدِّماتها، وبدلاً من أن نتحاور أو نتعارف أو نتثاقف مع الغرب، تحولت الحرب الكونية الأولى إلى مناسبة لاستلحاقنا وتعطيل آليات وقوانين الداخل في مسار حياتنا وتفكيرنا.. بحيث أنَّ الاستقلالات اللاحقة، لم تصبح ناجزة حتَّى الآن، إذ أنَّها لم تعن أكثر من كونها إعادة إنتاج للعلاقة الإذعانية بالغرب الذي اكتشف لدينا ثروات إضافية ونوعية، وكان لا بدَّ له من تجديد رهنه عليها بالتناغم بين إرادته وأدائنا المضطرب، ما أعاد السخونة إلى ثنائية الغرب والشرق، خاصَّة بعدما انكشفت حركة التحرر العربي عن أعطال في عمارتها الفكرية وفي تجربتها التي أفضت إلى سلوكيات لم تعد تعوزها الجرأة في تنظير التبعية تفادياً للاحتلال المباشر، مرتكزة إلى المسيرة الفضائحية للأنظمة التقدمية، في تشنجها اللفظي ضد الغرب والآخر عموماً، وسقوطها الإرادي والذريع في قبضته.. في حين أنَّ هناك تياراً أو مزاجاً عربياً وإسلامياً أعمق وأشد حرصاً على التوازن، قد اختار الوسطية والاعتدال والتسوية موقعاً ومنهجاً وحلاً لإشكالية التعارض والتماثل بين أطراف الثنائيات كلِّها، ومنها ثنائية الشرق والغرب، فأخذ يشتغل على تحرير المساحات المشتركة، وفصلها عن مساحات الخلاف والاختلاف، من موقع وسطي يرى أكثر وأبعد وأعمق ومن دون تلفيق، ويعمل على تدبير تسويات تاريخية مفتوحة على التغيير والتطوير، من دون الوقوع في تبسيط الحل الذي طرح سابقاً متمثلاً في التوفيق بين روحانية الشرق ومادية الغرب! ذلك أنَّ العولمة الجارية تنتج نوعاً من التماثل، من دون أن تلغي الفوارق، التي لا شك أنَّ بعضها تكويني من دون أن يكون عائقاً أو معيقاً للتلاقي بين المختلفين، ولكنَّها توسع مساحة الاشتراك والتماثل الفعلي والذي قد يصل إلى حدِّ التماهي بين الشعوب في ما يتصل بحاجاتهم المعيشية والمعرفية والتنظيمية، على حالة ضعف من طرفنا يحولنا في مساحة المشترك إلى حالة قاصرة مذعنة هذه المرَّة بشكل أشد مأساوية من الماضي. ما لا علاج له إلاَّ بتحقيق شروطنا الذاتية التي تخولنا المشاركة كاستحقاق لنا، وهذا يقتضي في ما يقتضي أن نعود إلى قراءة ذاتنا، بحيث نضيق مساحة الثوابت، أو نجدِّد معرفتنا بالثوابت الفعلية والخصوصيات المرنة، لنكتشف أنَّ مثالنا أمامنا، وأنَّ ما وراءنا ليس مثالاً تاماً، بل إنَّنا نعتدي عليه عندما نحوله إلى عامل استقطاب أحادي يدفعنا إلى استدبار المستقبل بدل استشرافه واستقباله بمعرفة تسعى إلى معرفة الآخر والمعرفة بالآخر شرطاً بنيوياً لها.

هذا الأمر يبدأ من نقطة اتفاقنا على أنَّ الإسلام والغرب ليسا معطيين خارج التاريخ، وأنَّ التاريخ قد أتاح للعلاقة بينهما أن تراوح بين التوتر النسبي. العالي الوتيرة أحياناً. وبين التصالح الذي لا يخلو من التباس أو توتر ما.

إذن فالنقاش لتحديد الزوايا وتدويرها بين طرفي الثنائية. الإسلام والغرب. يجب أن يبدأ دائماً من حيث انتهت العلاقة بينهما وما انتهت إليه صورة كل منهما عن ذاته في ذاته وفي ذات الآخر. حتى لا نكون أسرى للموروث الإشكالي والصراعي الطويل بيننا، وحتَّى يكون بإمكاننا أن نعالج الراهن والملموس من أجل المستقبل، بدل أن نبقى أسرى الذاكرة البعيدة، أو القريبة التي تراكمت فيها السلبيات نتيجة انفجار الصراع من جديد أمام تحديات كانت تفترض الشراكة بدل القطيعة. لولا أنَّ بعض الغرب، وواشنطن (الإدارة تحديداً) ما زالت على نظرتها إلى ذاتها الذكورية الاستيلائية وذاتنا الأنثوية الإذعانية، ما يدل على أنَّ المحافظين الجدد قد عالجوا مرضهم اليساري بعقار يميني أشد فتكاً من المرض.

هذا على أنَّ الغرب الآن، وعلى الرغم من سعة مساحات الاشتراك بين أطرافه المتعددة، هو أقل وحدة في المضمون وفي أنظمة المصالح منه في الماضي، وإن كانت هناك مظاهر وحدة غالبة فهي وحدة في الشكل، تمليها تمايزات في أنظمة المصالح، بين الدول الغربية عامة، وبين أكثرها وبين الولايات المتحدة الأميركية خاصة، بعدما انتهت بفعل قصور التجربة الاشتراكية أو الشيوعية وتقصيرها، وتحول الاستقطاب الثنائي إلى استقطاب أحادي مفروض فرضاً على أطراف غربية أخرى، مضطرة للإذعان على مضض، من دون أن تهمل البحث عن فرص للتحرر من إملاءات واشنطن، ما يعطينا فرصة للاستثمار العاقل والمتروي للتمايزات أو التناقضات أو التعارضات الخفية والمعلنة... هذا في حين أنَّ الإسلام، وتحت ضغط الظروف الداخلية والخارجية، ونتيجة الانسدادات المتعددة والمتراكمة والمتفاقمة على صعيد الدولة والاجتماع، يتعرض لما يمكن دعوته تظهيراً للخلاف أو دفعاً للاختلاف إلى مستوى الخلاف ودفع الخلاف إلى مستوى التقابل الحاد القابل لأن يتحول إلى صراع حاد بين الجماعات المذهبية وداخل الجماعة الواحدة، وبحيث أصبح الجسم الإسلامي في حالة تموضع وتمظهر مخيف لتنوعاته التي كان من المفترض أن تنتظم على حال من الوحدة لتكون هذه الوحدة حافظة لها ثرية بها، مما يدعو أهل الاعتدال والرؤية والتقوى والمعرفة، إلى استدراك المخاطر وإعادة التعدد الطبيعي إلى الوحدة.

لا نستطيع إنكار أنَّ هناك تداخلات عميقة شكلت مفاصل حضارية مشتركة بيننا وبين الغرب، بصرف النظر عن ظروفها بداية ونهاية، ولعلَّ تجربتنا في الأندلس إحد تجلياتها العظمى.

قد تمكننا هذه النظرة من تحقيق رغبة مشروعة في رؤية أو جعل العلاقة بين الإسلام والغرب أقرب إلى المنهجية، أو بعيدة عن المعرفة الناقصة والفرضيات الذهنية المحض التي تغري بالقطيعة بين الطرفين، وهي قطيعة مستحيلة كما هو التماهي مستحيل تماماً، ولا بدَّ من مسلك وسطي يحدد احتمالات ومواقع الاتصال والانفصال معاً، على أن لا نقع ثانية في التعميم والإطلاق، فالاتصال والانفصال نسبيان وتاريخيان، بمعنى أنَّ هناك مواقع انفصال قد تصبح قابلة للاتصال وبالعكس ولو نسبياً حتَّى لا نقع في الإطلاق أيضاً. وهذا يلزمنا ويلزم الغرب بتجديد معرفة كل منَّا بالآخر، وإلاَّ وقعنا في إهمال المتغيرات الذي يشكل اعتداء على الثوابت، بينما التحدي المعرفي والعملي الحقيقي هو الحفاظ على الوصلة المتحركة سعة وضيقاً بين الثابت والمتغير حفظاً لكل منها بالآخر.

إنَّنا لا نستطيع إنكار أنَّ هناك تداخلات عميقة شكلت مفاصل حضارية مشتركة بيننا وبين الغرب، بصرف النظر عن ظروفها بداية ونهاية، ولعلَّ تجربتنا في الأندلس إحدى تجلياتها العظمى، وقد كانت ثمرة اختيار المسلمين للإيمان الكبير والتوحيد الإبراهيمي جامعاً في ورشة علمية واجتماعية وعمرانية معروفة، ولم نعدم قليلاً هذه الثمرة المرَّة في الحروب الصليبية التي مهدت من خلال تأثيرات المسلمين على الغربيين، لعصر الأنوار في أوروبا... وحتَّى العهود الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة لاحقاً، ورغم سلبياتها التي لا يمكن التقليل من فداحتها، لم تخل من بعض التأثيرات الإيجابية ومن المؤسف أنَّ قلة منَّا قد توفرت على قراءة هذه المشاهد والوقائع قراءة هادئة وهادفة، بينما تكررت قراءاتها في الغرب حيث ما زالت تقرأ ليستفاد منها في اتجاهين متعاكسين، اتجاه اعتبارها دالة على إمكانية إقامة علاقة شراكة، واتجاه اعتبارها دالة على ضرورة القطيعة معنا والهيمنة علينا.. وقد يعني ذلك كلَّه أنَّنا مضطرون إلى الميل إلى الشراكة الثقافية أو الحضارية، بشروط عادلة أهمها شرط التأهل الذاتي لدينا، على أنَّ هذه الشراكة الممكنة أو الواجبة يمكن أن تكون من أهم الشروط والمؤهلات التي تساعدنا على تفادي سلبيات التغرب أو التغريب، بالمعنى الالتحاقي أو الاستيلائي أو الاستحواذي، أي الاستعماري المتجدد على قابلية فينا ورغبة لدى الآخر.

أنَّ الفكر الإسلامي جاهز للتبصر بالمساحات المشتركة في العالَم، معتمداً على أنَّ المخزون الثقافي الإسلامي، من شأنه أن يثمر، إذا ما جدَّدناه بالنقد والتأصيل.

فهل بإمكاننا أن نتوقع ونعمل لنشهد حالة من التفاعل والتواصل بين العالَم الإسلامي والغرب، مع أنَّ الظروف الراهنة تشير إلى عكس ذلك؟

قبل عقد ونيف من السنين، وقبل إعادة تأسيس القطيعة في الحادي عشر من أيلول، بناءً على حالة من التوتر والتوتير المتبادل، وعلى إيقاع العولمة كواقعة جارية، وأحادية، وسعي الرأسمالية المتعثر لتجديد ذاتها وأنظمة مصالحها موصولاً بالمتحولات العلمية المتسارعة والمتعاظمة بوتائر متصاعدة (وكلَّه في الغرب) كان من الممكن الكلام عن أنَّ تجربة الغرب لا بدَّ من العناية بها هذه المرَّة من دون قبليات تفضي إلى الشقاق التام والمؤذي مع الغرب أو الانزلاق المدمِّر نحوه.. هذا مع ملاحظة أنَّه وعلى الرغم من المساحة السوداء المتسعة والمستمرة في اتساعها، في مشهد العلاقات الإسلامية الغربية، بفعل حالات التطرف على الجانبين، والتي تسهم في إنتاج بعضها بعضاً، على الرغم من ذلك، ما زال هناك تطلُّع عربي عقلاني وواقعي إلى اجتراح منعطفات حقيقية وتحويلية في الواقع العربي والإسلامي، يؤهله لمقدار من العافية والنهوض والدخول في حوار المشاركة بدل السجال والمفاصلة، ما يمكن أن يعيد إلى الغرب حالة من الوعي بأنَّ مصالحه لا يمكن تحقيقها إلاَّ بناء على علاقة أقرب إلى التكافؤ والتفاهم مع المسلمين، دولاً ومجتمعات... هذا وقد كانت في تراجع وإلى مزيد من التراجع، الضغوط التي تعيق أو تمنع أن تلتمس قوى فكرية واجتماعية عربية وإسلامية، لا تشكو من نقص في وعي ذاتها، ولا تشكو من الأعراض المرضية لوعي الهوية.. أن تلتمس مرَّة أخرى، وعلى مفصل معقد، مداخل التفاعل مع التجربة الغربية في صورتها الراهنة، على أساس ضرورة التسليم بالبعد الإنساني في التجربة الغربية، وإن كان إشكالياً أو مشوشاً بشكل عام، وعلى أساس التمييز الإسلامي بين المنجز التاريخي الجاري، وبين العوائق الإيديولوجية، من دون أن يعني ذلك صحة أو فائدة أو إمكانية إلغاء أو شطب الذاكرة الإسلامية، التي يمكن تنقيتها باستمرار، أي أنَّه ليس واجباً بل هو ضار، تسليط المستوى العقائدي على تعاملنا مع الغرب، ولعلَّه من هنا، قد شرع كثير من المفكرين المسلمين والإسلاميين، ومن داخل بعض الأحزاب السياسية الإسلامية التقليدية (الإخوان) في التعامل، ومن دون حساسية مفرطة أو قبليات نابذة، مع عملية تشكيل الدولة في الغرب، وبقبول أكثر من الماضي، خاصَّة بعدما سقط النموذج الشمولي الشيوعي، وتبيَّن أنَّ الراديكالية تضع الاجتماع والدولة خارج التاريخ وتنتهي إلى انسدادات إذا لم تعالج بتفكير وسطي وعقلاني وواقعي، بعثت أهلها إلى خيانات كبرى أو ارتدادات انتكاسية مدمِّرة (حال المحافظين الأمريكيين الجدد المنتقلين إلى تطرفهم اليميني وعدوانيتهم الكاسرة من تجربة يسارية متطرفة وفاشلة)... متذكرين، أعني المفكرين الإسلاميين، أنَّ الثورة الدستورية في المقلب العثماني، ورديفتها حركة المشروطية في إيران، قد اعتمدتا إلى حدٍّ كبير على مدونات دستورية غربية، في وضع دستوريهما، اللذين ألح على تطبيقهما مراجع كبار من الفقهاء السنَّة والشيعة، ومفكرون إسلاميون لا استهانة بعديدهم ومواقعهم وأهليتهم العلمية والاجتماعية (لقد اعتمد الدستور الإيراني على الدستور البلجيكي المدون عام ١٨٥١م).

ألا يعني ذلك أنَّ الفكر الإسلامي جاهز للتبصر بالمساحات المشتركة في العالَم، معتمداً على أنَّ المخزون الثقافي الإسلامي، من شأنه أن يثمر، إذا ما جددناه بالنقد والتأصيل، نوعاً من التحصين الذاتي الذي يضمن تحقيق المرتجى النهضوي والاستقلالي، من الانفتاح والشراكة مع الغرب، الذي يمكن أن يسعفه تاريخه بما يشجعه على استبدال الشراكة بهواجس الإلغاء والإقصاء.

لقد حصل الانتباه العربي والإسلامي لمسألة المجتمع المدني، أي المجتمع الأهلي المرتقي تحت سقف القانون، إلى حالة تنظيمية تتعاطى الشأن العام إدارة ومراقبة، بعد تقلص وتقليص دور الدولة، الذي تضعه العولمة بتجاوزها للنواظم، على طريق المزيد من التراجع والانحسار.. طبعاً إلى جانب الدولة ومعها... وهي مسألة أنضج الغرب البحث فيها مبكراً، من دون أن تحول الفكرويات والأدبيات والوقائع التاريخية الإسلامية من معالجات متناثرة وغير متكاملة وإن كانت دالة، ومن تطبيقات ملائمة في محطات متعددة ومختلفة باختلاف طبيعة الدولة وعلاقتها باجتماعها واختلاف درجة الوعي العام والمستوى الثقافي السائد، ما يمكن اعتباره تحقيقاً لنواة نظرية وتطبيقية لمجتمع مدني ما.. وإن كان التكييف النظري والعملي لهذه المسألة الآن، يبدو وكأنَّه شأن غربي خالص، فإنَّ ذلك الانتباه العربي والإسلامي للمسألة، من شأنه أن يدفع المسلمين إلى تجريد أي منجز تاريخي غربي من بعده الأيديولوجي الحاجز، ليروا فيه مشتركاً إنسانياً يدفعهم إلى إزالة مقدار من الحساسية تجاه الغرب.. بعدما حصل الالتفات إلى خطورة إهمال بناء الدولة كضرورة اجتماع ونهوض، متغيرة الشروط، والالتفات إلى دور المجتمع الموازي والمكمل والمعادل للدولة والمتشارك معها، في تحقيق النهوض المطلوب والمجزي على أساس الشراكة في إدارة الشأن العام الذي اتسع إلى الحدِّ الذي لم تعد الدولة قادرة على إدارته منفردة.

حسناً.. ولكن العلاقة مع الغرب، يمكن أن تبقى أسيرة للأطماع الاستعمارية التي ما زالت بوصلتها على ما كانت عليه، ولكن آليات تحقيقها لا بدَّ من أن تختلف بناء على المتحولات العلمية والاجتماعية لديهم ولدينا، وهي تتمظهر بصورة غربية جديدة، تكاد تكون مطابقة لصورة الولايات المتحدة، من دون أن تقلِّل من قيمة ودلالات التعددية الغربية القلقة في تبلورها محفوظة بالقانون (الاتحاد الأوروبي) الذي تعرض من البداية إلى سلسلة من الإعاقات من قبل واشنطن التي تأبى أن تتخلى عن تسيدها للغرب في سياق العولمة والاستقطاب الأحادي الذي توفر لها كاستحقاق في مواجهة موسكو وتبلور بعد الحرب الباردة وأصبح شبه نهائي بعد سقوط المنظومة الاشتراكية.

هذا وعلى الرغم من الإذعان الأوروبي للرغبات الأمريكية، والذي انعكس بطأً من دون إلغاء للمسار الإجرائي للاتحاد الأوروبي، فإنَّ مقداراً من الممانعة إلى صورة للتعددية الأوروبية، أتاح أن يتبلور حيز يتسع تدريجياً في الرأي العام الغربي، ليتصدى لمسيرة التغول الغربي عامة والأمريكي خاصَّة، ويقف في وجه العولمة متظاهراً وشاجباً ورافضاً خاصَّة في ما يعود إلى احتمال تحولها إلى حالة من إعادة أو تجديد الرهن على الدنيا من أقصاها إلى أقصاها، ويترافق ذلك، من قبل الغرب الأمريكي، وتوابعه الأوروبية (انكلترا وألمانيا خاصة) مع قراءة متكررة ومتبصرة للفروق الدينية والإثنية، وتظهيرها وتضخيمها وتشغيلها في فتن وحروب متنقلة وعشوائية شكلاً منظمة ضمناً، ثمَّ محاولة توليد فوارق أخرى من هذه الفوارق، بغية برمجتها وإدخارها لتفجيرها عند الحاجة، أي تعطيل أو منع أي عملية تنمية شاملة ومستدامة، في الأطراف خارج المركز الغربي ومركز هذا المركز (الأمريكي).. إلى سلوكيات (١١ أيلول مثلاً) أضافت إلى المسوغات الاستعمارية التقليدية للاستعمار (الثروات والفروق البيولوجية التي تجعل للغرب ميزة على الشرق.. أي وصاية. الخ) أضافت بعداً أو مسوغاً ثقافياً يقوم في الخطاب الغربي على أنَّ الإسلام هو الأصل في العنف والتطرف وأنَّ الثقافة الإسلامية هي منتج طبيعي للإرهاب!

إنَّ هذا المسلك الغربي تجاه الإسلام والمسلمين، ربَّما كان يريد أن يقول لهم مرَّة ثانية إنَّهم ممنوعون من تحقيق شروطهم الذاتية التي تؤهلهم من موقع التكافؤ ولو نسبياً، للمشاركة في أطروحة حضارية تعددية وأكثر عدلاً وإنسانية... ألا يعني ذلك أنَّنا لا بدَّ من حسم أمرنا في ما يعود إلى علاقتنا بالغرب، على مقدار كبير من الاعتدال والتوسط، بحيث لا تبقى المعادلة في أنَّنا نقطع مع الغرب ونقصيه فنقع فيه، ويقصينا الغرب أو يلغينا فنقع فيه أيضاً!!! وإذا ما كان المعادل الموضوعي لرغبتنا في إقصاء الغرب هو الوقوع في قبضته على تعاظم باهظ في موازين القوى بيننا وبينه ولصالحه حتَّى الآن وحتَّى أجل غير مسمى، فإنَّه لا بدَّ من حماية ميلنا إلى علاقة تبادلية بيننا وبين الغرب، بالممانعة المفتوحة على الملاءمة من جهة وعلى احتمال المقاومة المشروعة من جهة أخرى، بشرط توفر أهلية، مركبة ومن دون اختزال يحول المقاومة إلى إرهاب عقيم، هذا إذا ما أصر الغرب على تجديد إرادته في استعمارنا وبشكل يتلاءم مع مرحلة ما بعد الحداثة واستحقاقاتها التي قد تصل إلى إلغاء المعايير بعدما كانت الحداثة قد زعزعتها.

هذا وفي المنظومة الفكرية والعقدية والذاكرة الإسلامية الغنية برغم الجراحات البالغة فيها، ما يسمح لنا بالممانعة حفاظاً على ذاتنا بالتوازي مع التواصل المتوازن مع الغرب.

هل بإمكاننا أن نتفق على أنَّنا غير مضطرين لأن نبقى أسرى رؤية وفكرة وتجربة حركة التحرر العربية بأحزابها القومية واليسارية الأممية، لإشكاليتنا مع الغرب؟ حيث سيطر الإطلاق والتعميم على عقلها وعقلنا بعد سقوط الدولة العثمانية، ومع تراكم الانتكاسات والحماقات في إدارة الصراع بعد الحرب الأولى، لتحول أهل الشعارات القطعية القاطعة إلى حالة من التبعية والذيلية لواشنطن خاصَّة، بعدما أنجزوا مزيداً من تخلفنا وتجزئتنا وتبعيتنا..

هذا في حين أنَّ حركات الإسلام السياسي، تأسست في سياق الردِّ المبكر على سقوط الدولة العثمانية وقيام الكيانات والدول الوطنية على الوصفة الغربية، في حين قد قطعت ثقافياً ومعرفياً مع الغرب قطعاً، كان نفعه وضرره متعادلين تقريباً، ولكنَّها وضعت مجالها الشعبي والسياسي في سياق غربي بفعل نجاح الغرب في استدراجها إلى سياقه في المواجهة مع المنظومة الشيوعية والاتحاد السوفياتي، على أساس اللقاء على أولوية الوقوف في وجه الخطر الشيوعي لأسباب سياسية واقتصادية من طرف الغرب وأسباب أيديولوجية من طرف الإسلاميين.

هناك سؤال يحتاج إلى شجاعة في طرحه والإجابة الدقيقة والصريحة عليه، من دون وقوع مرَّة ثانية في رهاب ما تبقى من شعارات المرحلة القومية التي لم تنجز شيئاً وجعلتنا نشعر بأنَّ ثورات كثيرة، أو انقلابات حدثت ولم نبخل عليها بالهتاف، لم يكن هناك من ضرورة للقيام بها، لأنَّها قطعت سياق التطور الطبيعي، وإن كان بطيئاً، في أنظمة سابقة، ولم تقدم لنا سياقاً تقدمياً بديلاً ومجدياً، بل بددت الثروة والدولة والوحدة العربية وأبعدت فلسطين، وانتهينا معها إلى الخوف والانشغال بالاحتياط الصعب حتَّى لا تتجزأ الأجزاء الوطنية، دولاً ومجتمعات إلى جزيئات، تفقد قدرتها نهائياً على الحوار أو السجال أو الممانعة في علاقتها بالغرب الذي ينمو على إيقاع وتواتر علمي قد يفوق في القريب العاجل قدرة المجتمعات المتقدمة علمياً في الغرب ذاته على استيعابه.. فكيف بالذين ما زالو في الصفوف الابتدائية فضلاً عن الأميين تكنولوجياً وفي زمن (النانوتكنولوجي)!؟!

ذلك السؤال... ألا يمكن أن ندير الصراع أو الحوار مع الغرب، ومع الولايات المتحدة أساساً وأولاً، بمنطق وعقل مختلف وأكثر جدوى، بعدما أثبتت الوقائع والتوقعات قلة جدوى أسلوبنا التقليدي في المواجهة، والذي تحاول إيران تجديده شكلاً مع استعادة عالية الوتيرة لموجبات القطيعة والصدام محكومة بإيقاع خطاب وسلوك غربي مماثل ولكنَّه لا يلغي الخطاب والسلوك الغربي الآخر أي التواصلي والحواري والتكاملي على أساس الاختلاف والتشابه أو التماثل.

هذا في حين تقدَّم تركيا مع حزب العدالة والتنمية تجربة يمكن أن تكون ناجعة، إذا ما استمرت في تعميق رؤية منهجية ترفع عنها تهمة التوفيق الذرائعي الآني، أو التلفيق بين الإسلامية والعلمانية في حين أنَّ الثقافة المجتمعية التركية تستطيع أن ترقى إلى مستوى تأصيل هذه الثنائية.

وبذلك، بالتأصيل المرجو أي اثبات امكانية التوفيق المنهجي من دون تلفيق بين الموروث والمستجد، ترتفع أهلية التجربة التركية إلى إمكان إحباط التوجهات الغربية العلمانية الإلغائية والتي تتجسد في الممانعة في دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وفي كل حال لا بدَّ من اعتبار لنهاية الحرب الباردة لصالح واشنطن أولاً، وما أعقبها من تسيد أمريكي للغرب والعالَم. ومن دون أن يخلو حال الولايات المتحدة من إشكالات وتعقيدات شديدة، أثبتت الأنظمة التي تقوم على الحرية، أنَّها كفيلة بعلاج أعطالها. الإشكالات والتعقيدات. في حين أنَّنا وبقدر ما تزداد تعقيداتنا وإشكالاتنا تتراجع قدراتنا المعرفية والسياسية والإدارية وتقل قدرتنا على المعالجة، وهكذا لم يثمر لنا الماضي القريب.. أي خمسون سنة في الأقل من مواجهة الولايات المتحدة سوى المزيد من الخسائر والكوارث والرغبة المتجددة لدى أعداء واشنطن الفاشلين في التبعية لها!! والتي لا يزين الوقوع في أمثالها، أعني الكوارث، وفي أفدح منها، إلاَّ المبالغة في تصور أو تصديق أنَّنا في لحظة شروق حقيقي، ولحظة غروب غربي حقيقي، أو أنَّنا على أهبة أن نستعيد حريتنا ومجدنا، والغرب على أهبة أن يفقدها، ذلك أنَّ المجد الحقيقي هو نتاج المعرفة والعلم الحقيقي. والمسافة بيننا وبين الغرب في هذا المجال صاروخية، أمَّا سلبياته وتعقيداته فهي سلبيات وتعقيدات التقدم الذي لا يبيح لنا أن نبقى على انتظار خرافي لسقوط الآخر كإشارة على نهوضنا.. وعلى يد من؟ على يد أصولية متطرفة استئصالية ومضادة للحضارة الإسلامية قبل غيرها ومع غيرها!!!

هل هذا إنكار بأنَّنا نملك العناصر الأولية للنهوض والمشاركة والمنافسة والغلبة بمعناها الحضاري والإنساني المقبول؟ أبداً .. ولكن المشكلة هي في الأطروحة التي تجمع هذه العناصر وتوظفها على طريق النهضة.

والخلاصة أنَّ من يراقب مشهد تفريخ الأصوليات في فضائنا وفضاء الغرب، لا بدَّ من أن يرى فارقاً يتمثَّل في اعتماد الغرب في أصولياته على قدرات ملموسة ومتنامية بسرعة بفضل توظيف الثروة من الحلال والحرام في الإنتاج العلمي وتوظيف العلم في إنتاج الثروة، مقابل اعتمادنا على الروح والمعنى المعرضين للاستهلاك إن بقيا من دون قدرات مادية تحميهما، والمعنى الذي نأوي إليه في لحظات تراجعنا، يصبح افتراضياً من دون سياج يصونه وينميه بالشراكة الداخلية والشراكة مع العالم، ولعلَّه من هنا يتصاعد وبشكل شديد التوتر وفوضوي أحياناً أو أكثر الأحيان، الصوت العربي والإسلامي لإلزام الدولة، الغائبة بالقصور والتقصير وإلغاء ذواتها بتحويل مكونات اجتماعنا الإثنية والمذهبية إلى بديل لاجتماعها وانفصال اجتماعها عنها أو استقالته من بنائها، والذي جعلنا في حالة من اللادولة، وأفضى إلى استضعاف دولنا ومجتمعاتنا من قبل أعدائنا وأصدقائنا في الغرب والشرق، بعدما استدرج مجتمعاتنا إلى أن تستقوي على دولها بعدما استقوت عليها دولها، حتَّى بات المركز المهتز والقلق والهش مهدداً بالتحول إلى مركزيات متعددة ومتناحرة تذهب بالاجتماع إلى ما قبل الاجتماع (العراق . الصومال . السودان الخ) وتستدعي الاستعمار مرَّة أخرى بصيغته المعولمة والتي قد تقوم مقام الضرورة بالنسبة إلينا بعد أن نفقد قدرتنا نهائياً على حكم أنفسنا بأنفسنا.. على أنَّ هذا الخطاب الإسلامي والعربي المتوتر في ذاته والذي يسقط كل شيء على الغرب مستقيلاً من النقد الذاتي الذي يملي الإصلاح المعرفي والسياسي كوقاية من الخراب، لا يجد في غير النموذج الغربي مثالاً يحتذى، بحيث أنَّنا نبدو وكأنَّنا بقدر ما نعادي الغرب نسعى إلى تمثله والتماثل معه في الشكل فقط.

لعلَّ هذا يستدعي، درءاً للمفاسد والمخاطر، وهو أولى من جلب المصالح، على صعوبة جلبها، أن نلتمس معرفياً ونظرياً وعملياً وبشكل منهجي غير مراوغ وغير مبسط أو مأزوم، الشروط الثقافية التي تمر عبرها المفاهيم العامة (الديموقراطية، الدولة المدنية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، المجتمع المدني، التنمية الشاملة، السوق، الذات والآخر الخ) من دون أن يؤدي هذا الالتماس إلى الخروج من العموميات المعرفية ذات النصاب الكوني، بحيث يعود فيستحكم بنا وفينا فكر وسلوك القطيعة مع كل شيء على أساس الوعي المرضي للخصوصيات والفوارق بيننا وبين الآخرين، حتَّى لو كنَّا بأمس الحاجة إليهم وكان ذلك الشيء بحاجة لأن نكيفه أو نسهل له أن يتكيف مع مكوناتنا واحتياجاتنا وانتظاراتنا المنطقية.. وإذا ما كان الإصلاح والديموقراطية ذريعة أمريكية، فإنَّهما حاجة وضرورة من ضروراتنا، بل هما ضرورة الضرورات.. بما يعنيان من مؤسسات وحق وحرية ودولة حاضنة، قوية بما هي عادلة وعصرية، وعادلة بما هي قوية وعصرية.. من دون أن تعني عصريتها التي لا تعني أبداً، فصاماً أو فصالاً مع الموروث أو المنجز الذي هو في جانبه المشرق ثمرة مشاركة بيننا من جهة.. وبيننا وبين الآخرين من جهة ثانية.. من فلسفة اليونان إلى علوم الهند إلى ثمرات الحداثة الغربية التي لم يعد الإستغناء عنها يعني سوى الفقر أو الجوع والتخلف.

وإذا ما كان الإصلاح والديموقراطية ذريعة أمريكية، فإنَّهما حاجة وضرورة من ضروراتنا، بل هما ضرورة الضرورات.. بما يعنيان من مؤسسات وحق وحرية ودولة حاضنة، قوية بما هي عادلة وعصرية، وعادلة بما هي قوية وعصرية.

هذا الكلام لا يريد أن يتجاهل أنَّ هناك نصاباً دينياً لإشكالية الإسلام والغرب، ما يمكن معه تحويلها إلى معادلة (الإسلام والمسيحية) ولا بدَّ أن نقول المسيحية الغربية، لأنَّ الإسلام في فجر الدعوة كان تحريراً للمسيحيين والمسيحية من الرومان، ولاقى قبولاً نسبياً، في حين تحولت المسيحية بعد مجمع نيقية (٣٢٥م) ورغماً عنها وبعد اضطهاد روماني قاس وطويل لدعاتها، تحولت إلى سلاح في يد الإمبراطورية الرومانية، الذين خالفوا إعادة إنتاج المسيحية ملتبسة بالإمبراطورية والمسيح ملتبساً بالإمبراطور، وضد الشعوب وأهل الأديان عموماً والمسلمين خصوصاً، انتهاء إلى الحروب الصليبية والاستعمار القديم والحديث.. ثم تحولت هذه المسيحية في الغرب وبعدما انتقلت عدوى السلطة من الإمبراطورية إلى الكنيسة، تحولت إلى اضطهاد الشعوب الغربية نفسها، ما جعل الفكر الغربي التغييري، احتجاجاً عميقاً على المسيحية لا على الكنيسة فقط، معتبراً هذه المسيحية غزواً أجنبياً للغرب، تمَّ التحرر منه بالنزوع إلى العقلنة وتأسيس المعرفة الغربية الحديثة عليها، ما أدى في المحصلة إلى تصحيح وضع الكنيسة بالدولة الحديثة والعلمانية، دولة النسبي والتاريخي، لا المطلق والمقدس، وترك للكنيسة أن تمارس دورها تحت ظل الدولة في الشأن الديني، اعتباراً بأنَّ الدين مكون لا داعي لإلغائه ولكنَّه اختيار خاص قبل كل شيء. وهذا ما ساعد الباحثين الواقعيين على عدم المساواة بين الغرب والمسيحية، وإن كان الواقع الغربي اليوم وأمام انفجار الصراعات الدينية والإثنية يعود إلى المسيحية بأشكال مختلفة ومتباينة، وبقوة في الولايات المتحدة، وعلى المستوى الرسمي والشعبي، كذلك في روسيا وأوروبا الشرقية بعد الشيوعية مع مفارقة أنَّ ذلك لم يحدث مثله في أوروبا الغربية التي استقر فيها التراجع الشديد في الإقبال على الممارسة الدينية إلى حدِّ خلو الكنائس في بريطانيا مثلاً وفي غيرها، من المصلين في مقابل احتشادهم بشكل شبه يومي في الولايات المتحدة، حيث أخذ هذا الاحتشاد يتعاظم بعد الحادي عشر من أيلول، وقد شعرت الإدارة الأميركية الأصولية، من المحافظين الجدد الذين ارتدوا من أصولية أو راديكالية يسارية إلى نقيضها اليميني. التطرف في الحالين. إلى الرئيس بوش ذي العلاقة التعبدية التسليمية بتعاليم